

أبوزيد في اجتماعات الهيئة الفنية لمياه النيل بالخرطوم:

زيادة حصص مياه النيل حق لجميع دول الحوض التعاون المصري السوداني له أهمية خاصة كدولتي مصب

كتب - أحمد نصر الدين:

أكد الدكتور محمود أبوزيد وزير التشغيل العامة والموارد المائية أهمية توحيد وجهات النظر المصرية السودانية في عدة أمور أهمها الدفاع عن حقوق مصر والسودان التاريخية في مياه النيل وعلى شرعية اتفاقيات مياه النيل العديدة والتي أبرمت في نهاية القرن الماضي ويزيد عددها على عشرين اتفاقية.

وأكد تمسك مصر بوجهة نظرها في الاتفاقية الاطارية الخاصة بالاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية والتي ناقشتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تمثل في عدم المساس بالاتفاقيات السابقة والحفاظة على الحقوق المكتسبة وعدم احدثا ضرر لدول المصب.

جاء ذلك أمس في افتتاح اعمال الدورة الثامنة والثلاثين من اجتماعات الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل بالخرطوم في اول اجتماع رسمي لها بعد توقف دام خمس سنوات.

وقد طالب فيها الوزير بتوحيد وجهتي النظر المصرية السودانية ازاء مبادرة النيل الدولي الأخيرة للبدء في تنفيذ بعض المشروعات في الخطة المتكاملة لتنمية الموارد المائية لدول حوض النيل والتي سبق ان وافقت عليها دول الحوض عام ١٩٩٤.

واقترح الوزير البدء بالمشروعات التي تخدم جميع

الدول في الحصول على حصص اضافية بجانب مشروعات الحد من انجراف الاراضي بهضبة الحيشة ومقاومة ورد النيل.

وطالب الدكتور أبوزيد بان تلتزم مصر والسودان بتجمع «التيكونيل» بصفته اول تجمع لدول حوض النيل تشترك فيه جميع دول الحوض.

وقال الوزير أمام الاجتماع أمس انه من المصنم على الجانبين المصري والسوداني وضع اولويات تنمية الاحواض المشتركة والفرعية بخلاف حوض النيل والتي يمكن لكل منها ان تشارك في مشروعات مع دولها لمصلحة هذه الدول وبصيت لايمس حقوق الدولتين.

واقترح الدكتور أبوزيد في مجال التعاون بين الدولتين فيما يختص بالامور الفنية، التعاون في مشروع التنقيب بالفيضانات، والذي تموله منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) وذلك عن طريق تبادل المعلومات والخبرات وأكد أهمية تحديث محطات قياس التصريفات والمناسيب على طول المجرى لتكون أساسا لتقييم المشروعات ووضع الخطط والاستراتيجيات.

كما طالب الوزير بان تقبلي مصر والسودان في اجتماع وزراء المياه لدول الحوض في اول مارس القادم بتقنانيا انشاء صندوق لتمويل مشروعات تنمية الموارد المائية بحوض النيل تسهم فيه الحكومات المانحة والمنظمات الدولية على غرار صندوق البيئة والغذاء العالمي.